



بقلم: سوزان هاشم

التوقعات العظام وأسطورة القوة العظمى القادمة

"كما أنه من المستحيل أن نعرف متى تشرب سمكة سباحة الماء، يستحيل علينا أيضاً أن نعرف متى يسرق موظف حكومي الأموال".

كوتيليا أرثاشاسترا (علم الثروة)، 300 قبل الميلاد

الوزراء بعد استقلال الهند سنة 1947، بينما أصبح جمال عبد الناصر رئيساً لمصر سنة 1956، في أعقاب الانقلاب العسكري. كلاهما أدخل تغييرات في بلده عبر إصلاحات اشتراكية، وأسساً معاً حركة عدم الانحياز.

عند تلك النقطة تتوقف المقارنة بين الدولتين، فإذا انتقلنا بسرعة إلى الحاضر، سوف نجد أن الهند ومصر كلاهما أسس بنية مختلفة لنمط ديمقراطي غير مكتمل، أما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد التطبيق الفعلي ترك الكثير مما كان مأمولاً في الدولتين.

اقتبست الهند نظام الحكم الفيدرالي من تجارب الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، يدير شؤون البلاد فيها برلمان مكون من مجلسين: «اللوك

تميل البلدان التي تمر بعملية تنمية وإصلاح اقتصادي إلى عقد المقارنات مع الدول المماثلة التي سارت على نفس الدرب نحو مستقبل أفضل. ويميل المذهب السائد إلى اتخاذ الهند نموذجاً أمثل يُحتذى، بوصفها أكبر قوة عظمى ديمقراطية بازغة، سوف تقود العالم أجمع في القرن الحادي والعشرين متحدياً الصين.

لو عقدنا المقارنة بين الهند ومصر سوف نجد الكثير من أوجه الشبه في تاريخهما القريب، فكلاهما كان خاضعاً لفترة حكم استعماري بريطاني طويلة انتهت في كليهما، بفاصل زمني يبلغ نحو عقد من الزمان، وكلاهما خطى أولى خطواته على طريق التحرر تحت قيادة زعيم تماثلت رؤاه مع قرينه في الدولة الأخرى. فقد تبوأ جواهر لال نهرو منصب رئيس

سابها» (مجلس الشعب)، «والراجيا سابها» (مجلس الولايات). وقد جاء «اللوك سابها» على غرار مجلس العموم البريطاني، وله السلطة الأكبر، لكن كلاهما يعملان معاً لسن القوانين. ومع ذلك، استطاع الفساد أن يتخلل هذا النظام ويسلك طريقه حتى قمته. ففي دولة تبلغ فيها الفجوة بين الأغنياء والفقراء حداً مخيفاً، نجد أن 85% من أعضاء البرلمان هم من المليونيرات، 20% منهم متهمون بتهم جنائية وأخرى متعلقة بالنصب تنظرها المحاكم. ويجد الناخب نفسه، في بعض الأحيان، واقفاً بين شقي الرحى، فليس له من خيار سوى اختيار واحد من مرشحين -كلاهما فاسد- ليمثله.

منذ عهد راجيف غاندي -في الثمانينيات- دأبت فضائح الفساد على زعزعة استقرار الحكومة فضيحة تلو الأخرى، وكانت تلك بداية الفترة التي بدأت فيها مخططات الفساد تتكشف، ومع ذلك ظلت الوظيفة الحكومية -بالنسبة لعامة الناس في الهند- تعني الفوز الشخصي، فظلت العائلات تطمح في أن يتبوأ أبنائها المناصب الحكومية، فتكون لهم مطية العبور إلى شريحة اجتماعية أعلى.

لقد فاق تفشي الفساد في الجهاز الحكومي انتشاره في أي قطاع آخر في البلاد، ومن ذلك أن 80% من الأموال المخصصة للمشروعات الريفية تُنفق بكاملها على مشروعات وهمية لا ترى النور أبداً، ويذهب التمويل إلى مرافق صحية، وسدود، ومدارس وهمية لا وجود لها على الأرض. كذلك لا يتقاضى عشرات الآلاف أجورهم عن أعمال قاموا بها بالفعل.

وتتوارى جهود مكافحة الفساد خجلاً مقارنة بموجة المد العاتية لممارسات الفساد التي تمخر عباب المشهد السياسي من أعلى قمته حتى أسفله، لتصل إلى أصغر موظف حكومي. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن سمعة رئيس الوزراء الحالي، مناموهان سينج، ظلت فوق أية شبهات للفساد.

على أننا نستطيع القول، بكل ثقة، إن الطفرة الاقتصادية الهندية قائمة على أساس رخو، وأقل ما يقال عن البنية التحتية للبلاد أنها ضعيفة، هذا فضلاً عن أن الطرق السريعة الضيقة المليئة بالحفر مكدسة دائماً بازدهام مروري، ونقص المياه وانقطاع التيار الكهربائي باتا من الأمور المعتادة في كل مدينة

وفي كل الولايات. وكل سنة تغرق بومباي في مياه الفيضانات المصاحبة للرياح الموسمية التي توقع العديد من الضحايا، ومع ذلك لا يتم استغلال المياه بشكل مناسب، سواء في الشرب أو الري. وكما هي الحال في قرى مصر، تعاني القرى الهندية أيضاً من نقص الخدمات الأساسية المتعلقة بالبنية الأساسية، مثل الكهرباء والصرف الصحي، والدولتان تواجهان هجرة واسعة للمزارعين من قراهم إلى المدن الكبيرة غير القادرة على استيعاب مثل تلك الأعداد.

لقد كشفت استعدادات دورة ألعاب الكومنولث حقيقة الوضع في الهند، عندما ظهرت صور قرى الرياضيين على الشاشات.

الميزة الوحيدة التي تملكها الهند، والتي وضعتها على خريطة العالم، هي قيادتها لقطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات. وكانت بذرة هذه الطفرة أيضاً من ضمن ما وضعه نهرو من بذور، عندما أنشأ معهد الهند للتكنولوجيا، ومع ذلك فلا يتعدى عدد العاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات المليون نسمة، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد السكان البالغ مليار نسمة. وحتى تستطيع الهند أن تصل إلى أية نقطة قريبة مما يتوقعه لها العالم ينبغي أن تكون بنيتها التحتية ممتازة، وهو أمر متوقف على جهودها في القضاء على الفساد.

ضخامة حجم الهند بسكانها يجعل أية مقارنة معها غير عادلة، لتغدو الدولة الوحيدة التي يمكن مقارنتها بالهند هي الصين، وهنا لا تأتي المقارنة في صالح الهند. فقد أدركت الصين مبكراً ما تحتاجه للربط بين مدنها الصناعية المتنامية دوماً، فبدأت العمل في البنية التحتية منذ عقدين، فأنشأت كمّاً هائلاً من الطرق السريعة التي أفضت إلى مجمعات صناعية، مع توفير الخدمات اللازمة لتلك المواقع. ولا يزال على الهند أن تتبع المسار نفسه لو أرادت ألا يفوت الأوان.

تمنعنا في مصر عن الطموح إلى الأسلوب الديمقراطي الهندي أسباب واضحة؛ فلكل بلد نموذج الخاص، ولو كان لنا أن نطمح فسنطمح في تحقيق الديمقراطية المناسبة التي تتطوي آلياتها المطبقة على أساليب للقضاء على الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مع الحفاظ على مبادئها الأساسية.